على هامش الصراحة

عن النقابات..
نقابة المحاسبين والمدققين أنموذجاً

■ إحسان شمران الياسري

لا يخفى ما لمهنتي المحاسبة والتدقيق من شأن كبير في مجتمع الأعمال.. فلم تعد ثمة مؤسسة، مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو نوع النشاط الذي تزاوله، إلا وكان لمهنتي المحاسبة والتدقيق حضور في عمليات التسجيل والتوثيق والتبويب وإصدار التقارير.

وتعتبر مهنة المحاسبة من المهن التي تحظى بوزن كبير بين المهن التي تُزاول في المجتمعات المتقدمة.. إذ يكفي قولهم (إن المحاسبة لغة الأعمال)، دليلا على أهميتها ومركزيتها في حياتنا المعاصرة، مثلما كانت مهمة في مختلف الأزمان، وإن تطورت الأدوات والمعايير وأسس القياس والعرض.

وفي العراق، لم تأخذ المحاسبة دورها المنشود، ولم تتقدم في مراتب الأهمية قياسا بمهن أخرى، ولم يحصل العاملون فيها على نصيبهم من خيرات البلاد الوفيرة لأسباب عديدة، يعود بعضها إلى القصور في قانون نقابة المحاسبين والمدققين النافذ، في ما يتعلق الآخر بالإجراءات التي رتبتها سلطة الائتلاف المؤقتة التي عطلت القانون الذي كان يحدد نسبة من الراتب كمخصصات مهنية مقطوعة للمشتغلين بالمهنة.. ويعود جانب من القصور إلى إدارات النقابة التي لم تسع إلى إعادة العمل بذلك القانون، فيما تعطل فعليا دور النقابة منذ نحو أربع سنوات، وسادت الفوضى وعدم الاكتراث بالتعامل مع منتسبي النقابة والمشتغلين بالمهنة، إلى الحد الذي لم تعد فيه النقابة قبلة يهرع إليها المنتسب كلما رغب بلقاء زميل، أو عندما يواجه المصاعب في الحياة أو في العمل.

لقد انقطعت النقابة عن أعضائها، مثلما انقطعوا عنها.. وصار البعض يتحاشى الدخول لنقابته لأسباب معروفة. وحتى تجديد العضوية أو الانتساب أصبح ضعيفا لذات الأسباب.

إن المطلوب تعزيز القيم المهمة لهذه المهنة لتعزيز ثقة المجتمع بها، المطلوب تعزيز الاستقامة، إذ يجب تقديم أخلاقيات المهنة قبل أي أمر آخر، والإخلاص لمبادئها من قبل كل المستويات (مراقبي الحسابات، منظمي الحسابات، المدققين الداخليين والأعضاء الجدد بالإضافة إلى ممارسي مهنة المحاسبة من غير الأعضاء).

ويتطلب التعامل بمسؤولية مع تحديات المجتمع المحاسبي والتدقيقي وتطوير عمله، وإعطاء المهنة دورها المأمول في حماية المال العام والخاص، وكشف الفاسدين والمفسدين، بحيث لن تكون هذه المهنة ممراً لفاسد أو سارق..

يتطلب أيضا تأكيد استقلالية المشتغلين بالمهنة، بأفكارهم وقواعد عملهم والتصرف على هذا الأساس، والتواصل والتوافق والتعاون مع المجتمعات القريبة من المجتمع المحاسبي والتدقيقي بما يخدم المصلحة العامة ونقابة المحاسبين والمدققين والمهن المحاسبية والتدقيقية بصورة عامة.

يتطلب أيضا العمل على رفع المستوى المهني والاجتماعي للأعضاء والممارسين والدفاع عن حقوقهم. والمساهمة في النهضة الاقتصادية والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة. ويتطلب لنجاح ذلك، إعادة النظر في الضوابط القانونية والتشريعية التي تحكم العمل المهني المحاسبي والتدقيقي بما يضمن تلاؤمها مع التطور الحاصل في المهن عموما ونظم المعلومات خاصة.

إضافة إلى أهمية إعادة النظر بالهيكل التنظيمي للنقابة وإصدار النظام الداخلي لها بما يؤمن تحديدا واضحا للمسؤوليات والصلاحيات لجميع المستويات والتشكيلات الإدارية. وأهمية التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق (البنك المركزي العراقي، مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات، هيئة الأوراق المالية، الهيئة العامة للضرائب، مسجل الشركات) بما ينعكس إيجابا على مستوى أداء المهنيين وتطوير الممارسات المهنية.

كما يتطلب الأمر تفعيل نشاط تدريب العاملين في المهنة وإقامة الدورات والاختبارات اللازمة لأغراض تحديث المعلومات والترقية. وان يكون في كل محافظة فرع للنقابة، والتنسيق مع الحكومات المحلية لتأمين أبنية ملائمة لعمل النقابة ونشاطاتها الاجتماعية والثقافية والتدريبية.

انتهازية المثقف العربي.. دعوتان: الأولى إلى الثورة والثانية إلى الولاء

عواد ناصر

أدونيس

"الثقافة هي صرخة البشر في وجه مصيرهم"

■ ألبير كامو

يمتلئ تاريخنا الثقافي، بل الإبداعي خصوصاً، بالنص الثوري، وقد جنى كتاب وشعراء وفنانون عراقيون وعرب على أجيال لاحقة وهم يسوقونهم نحو "الثورة" ويلقنونهم النص/ الشعار، منذ أربعينات القرن الماضي، قرن ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي فتح أبواب الجحيم الثقافي علينا وزجنا بما لا طاقة لنا به، بدلاً من الأخذ بأيدي الأولاد الصغار إلى بهجة الفن وسؤالاته المجيدة.

هكذا، تساوقت شعارية المثقف الرائد مع سياسة الحرب الباردة، ومن المؤسف أن مبدعين مرموقين دخلوا السجون ثمناً لمواقفهم الفكرية، الأيديولوجية، أكثر مما دخلوها بسبب نصوص إبداعية (هل كان حسين مردان استثناء لأنه دخل السجن بسبب قصائده العارية لا بسبب حزبيته؟).

شخصياً، هربت من بلدي لأسباب سياسية إذ لم تلاحقني حكومة صدام حسين بسبب كتاباتي (الفاشست لا يقرأون الشعر) بل بسبب موقفي السياسي، رغم التباس الثقافي بالسياسي، منذ "أخي جعفر" و "اعتللنا خوف أن نلامَ بالمطر".. ذلك أنني كنت تلميذاً نجيباً لأشياخي وأساتذتي، الرواد، اليساريين منهم خصوصاً، في الرواية والشعر والنقد و... الموقف.

الجلاد والضحية، كلاهما، كانا يبحثان الأسباب التي تجعل الريح تهب!

الكثير منهم، أعني من سوغ لنا "الثورة" والغناء لمجد الأطفال والزيتون وزجنا بما لا طاقة لنا به، نحن أطفال الله الطيبين، أو السذج، إذا رغبتم، باعونا في أول الطريق إلى "الثورة" وعند أول مكافأة قبضوها في الطريق إلى

جابر العصفور

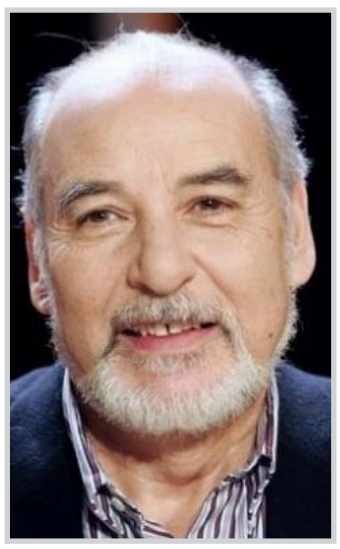
الطاهر بن جلون

يتعلق به، الطاهر بن جلون، الذي سجن عام ١٩٦٥ بسبب موقفه السياسي عاد وتصالح مع الملك الحسن الثاني ثم امتدح محمد الخامس، الأبن، وبر له وسوغ ودلّس، وطلب له المغفرة ودعا إلى أن يمنح المزيد من الوقت لأنه لا يحمل عصا سحرية لتغيير الأوضاع.

طرح بن جلون، أخيراً، كتاباً له بعنوان "الربيع العربي – عن استعادة الكرامة العربية" وفيه يدين بن جلون تكريم الرئيس الفرنسي واستقباله القذافي "المقزز" (كما يكتب بن جلون) حضر في ديسمبر / كانون الأول من عام ٢٠٠٧ إلى باريس، وهناك استقبله الرئيس الفرنسي ساركوزي استقبال الملوك. أثارت تلك الزيارة انتقادات حادة. وبعدها بأسابيع قليلة، في الأول من فبراير / شباط ٢٠٠٨، تسلم المؤلف من يد الرئيس الفرنسي وسام الشرف بدرجة ضابط؛ وبإمكان القارئ مطالعة كلمة ساركوزي على الصفحة الإليكترونية الخاصة بالكاتب. هل سيفعل كلّ "سارتر" ذلك؟ كما كتب الألماني نيكلاس بندر الذي انتقد بن جلون بقسوة خصوصاً ما كتبه حول المغرب:

" أما الفصل المخصص للمغرب فهو فصل مُفجع: في هذا الفصل يتلو بن جلون قصيدة في مديح الطريق المغربي الخاص وفي الاحتفاء بالعاهل المغربي محمد السادس. ربما تكون الأوضاع في المملكة المغربية مختلفة عن الدول المجاورة، وربما يكون محمد السادس ملكاً متنوراً. رغم ذلك فإن الوضع هناك متدهور على صعد كثيرة، كما أن بعض المغاربة حاول حرق نفسه أيضاً. والأهم من ذلك هو أن التقدم النسبي ليس سبباً للخنوع والمداهنة: "الملك يعمل ويبذل قصارى جهده. إنه محبوب، وعلى أحزاب سياسية كثيرة أن تأخذه نموذجاً ومثالاً."

ثم يضيف: "بحماسة يبرهن بن جلون على تحليه بأخلاق الحاشية: منذ توليه السلطة في يوليو / تموز عام ١٩٩٩ أجرى الملك محمد السادس تغييرات كثيرة في المغرب. هذا ما يقوله ويعترف به الجميع. من ناحية أخرى فمن المفهوم أن يشعر بعض المغاربة بخيبة الأمل. ولكن الملك لا يملك عصا سحرية." إذاً، أيها الأطفال، أصبروا، بابا ليس ساحراً. ولا يتعجب القارئ عندما يصف الكاتب أحد خطابات الملك بـ"الثوري" – إذاً فالشعب ليس بحاجة إلى القيام بثورة تساهم في نشوء وعي المواطنة لدى الناس" – موقع قنطرة الألماني. أما الكاتب الليبي أحمد إبراهيم الفقيه، فهو أحد الأمثلة الساطعة على "المقاومين في اللحظة الأخيرة" فمعروف عن الفقيه أنه السفير الثقافي، غير الرسمي، لنظام العقيد القذافي، والصامت الأبدي طيلة الحقبة القذافية، وها هو اليوم، يكتب بأداء أدبي ضعيف، معبراً عن موقف إعلامي، لا أكثر، تمسكه بالتغيير في ليبيا طاوياً صفحات كتاباته القديمة، المثيرة للسخط، فيكتب في آخر ما كتب: "لابد من التأكيد على حقيقة أننا جميعا كمواطنين ليبيين ندين للمجلس الوطني الانتقالي بالشكر والعرفان بالجميل لهذا الأداء المتميز الذي جلب النصر للبلاد وحقق لها الانعتاق من ربقة الطغيان ونجح في دحر المجرم الدولي معمر القذافي وكتائب العار التي كانت تدافع عنه وجلاوزة العته والجنون الذين ناصروه وبقوا في خدمته حتى آخر ساعة من عمر نظامه الشرير، وثانيا لابد من تهنئة المجلس على حسن الأداء الذي ظهر في المؤتمر الناجح الذي شهدته باريس في الأيام الأخيرة، مؤتمر أصدقاء ليبيا وما انتهى إليه هؤلاء الأصدقاء من قرارات، وشكر خاص للشيخ مصطفى عبد الجليل على كلمته التي ألقاها في المؤتمر الصحفي الذي شهده قصر الاليزيه بحضور الرئيس ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والشيخ حمد أمير قطر والسيد بانكي (كذا!) مون أمين عام الأمم المتحدة والأستاذ محمود جبريل رئيس المجلس التنفيذي"!

إنه "نص" لا يشبه أي روائي رديء يكتب عن مأساة بلده، وليس إلا خطاب إعلامي يطلقه ناطق رسمي باسم حكومة (أو معارضة) ولا يدخل إلا في باب أولئك المهرولين خلف الأحداث للالتحاق بركب الثورة في لحظتها الأخيرة.

ابراهيم الفقيه

"الحرية" وبعد أول مكرمة رئاسية تحت ظلال الصورة الشعرية المزيفة.

أما من بقي من تلك الزمرة الرائدة قابضاً على جمرته، فيحاول أن يرميها في أحضاننا، اليوم، لأننا شببنا عن الطوق ولم نعد أسرى آيديولوجيات وتراسيم جامدة، فهو يتهمنا بالتنصل عن المبادئ الأولى وبيانات الثورة والجملة الثورية البليغة، ونحن نتهمه بالجمود العقائدي والعصبوية العقائدية، أما ما بين الحالين فهي نقطة الصفر التي لم يبلغها أي منا، لأن ترمومتر الحياة غير ترمومتر الطقس.

بين هؤلاء الذين لم يغيروا جلودهم الناشفة سقطوا أخيرا في أحضان اليمين الحاكم، اليوم، لفرط يساريتهم المتطرفة، حتى أن منهم من يدافع عن الاستبداد العربي الحاكم متهما "الربيع العربي" بأنه وليد مخطط إمبريالي أمريكي وصهيوني، متساوقاً مع خطاب هذا الاستبداد!

من باريس يبعث أدونيس برسالة إلى رئيسه "المنتخب" ويدافع عنها لاحقاً لأن "مجلس الشعب" المنتخب هو من انتخب الرئيس، حتى لو كان هذا المجلس مزيفاً!

لكن أدونيس، الشاعر الذكي، عاد في مقابلة نشرت أخيراً معه على موقع "قنطرة" الألماني، ليوضح هجومه على المتظاهرين لأنهم خرجوا من الجامع!

من أين يخرجون، يا سيدي، حيث لا هايد بارك ولا برلمان حقيقي ولا صحافة حرة، ولا حتى مقاه شعبية تسمح بالثرثرة؟

الجامع، مكاناً، بؤرة اجتماعية يفترض المحتمين بها أن لها حرمة، أو أنها آخر أهداف الاستبداد لكي تنسف بالمدفعية، ثم أن الجامع، رمزاً دينياً، يدخل في باب حرية العبادة والتدين وممارسة الشعائر وعلينا احترامه مهما بلغ بنا الإلحاد.

في تلك المقابلة تراجع أدونيس عن موقفه لسبب بسيط هو أن المثقف، كالسياسي، يلعب أوراقه الأخيرة في اللحظة الأخيرة عندما يبدأ المركب بالغرق، كما فعل جابر عصفور، الأكاديمي اللامع، والحداثوي المتحمس، عندما قبل حقيبة وزارة الثقافة المصرية أواخر أيام المخلوع حسني مبارك، بينما كانت سيدة مصر الأولى تعد حقائب العائلة للرحيل.

عاد عصفور واستقال، وقدم مبررات لا تقنع أحداً ومن دون أن يعتذر أو يعترف بالخطأ.

المغربي اللامع، في النص الأدبي وما

أثـــر الإنـــفـــاق الـعـســكـري عـلـى الـنـمـو الاقـتـصـادي

ثمة سمة مميزة للتطور العالمي اليوم ، والتي تتمثل في التصاعد المتعاظم للإنفاق العسكري في معظم بلدان العالم ، بحيث أصبح يشكل عبئا يرهق كاهل موازنات أغلب الدول ، ويرى العديد من المحللين الاقتصاديين في العالم إن أعباء الحرب في كل من العراق وأفغانستان هي أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الراهنة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بدءا من عام ((٢٠٠٧)) ، ومن ثم تحولت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية ، تعيد إلى الأذهان أزمة ((الكساد العظيم)) في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي .

لقد كانت الطفرة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في تسعينيات القرن الماضي ثمرة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة ، إذ إن جزءا أساسيا من الأموال التي كانت تنفق على سباق التسلح أخذت تتوجه حينذاك نحو مشاريع البنى التحتية الاجتماعية منها والمادية ، غير أن تلك الحقبة الذهبية لم تدم طويلا ، فنهاية الحرب الباردة لم تجلب السلام النهائي للعالم ، وسرعان ما احتدمت التناقضات بين الدول ، وانتشرت النزاعات وتفاقمت الصراعات ووقعت الحروب ، وتسابقت وتسارعت عجلة سباق التسلح ، سواء كانت بين الدول الكبرى ، أم بين دول نامية وفقيرة ذات دخول منخفضة ومتوسطة ، حيث كانت في آسيا وإفريقيا بالدرجة الأولى .

عبد المجيد حسن شياع

إن الإنفاق العسكري هو بمنزلة قرار سياسي واستراتيجي واقتصادي، حيث إن من البديهي أن تخضع عملية اتخاذ القرار في هذا الخصوص لتأثير عوامل مختلفة، سياسية وإستراتيجية واقتصادية، تتفاعل في ما بينها، حيث تشمل العوامل السياسية الوضع السياسي القائم في البلد المعني، وطبيعة نظام الحكم فيها، ودرجة استقراره السياسي، ومن الطبيعي إن ثمة علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والإنفاق العسكري، وكذلك في التحالفات الإقليمية للبلد المعني ومدى ارتباطه بتحالفات عسكرية، يمكنها أن تجعل إنفاق ذلك البلد عند مستويات عالية، وأما العوامل الإستراتيجية فتتمثل في خطر نشوب الحرب، حيث إن الإنفاق العسكري يكون عاليا في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب، وكذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، والتي تطلق سباقات التسلح بين دول المنطقة ككل، بينما تتمثل العوامل الاقتصادية بتوافر الموارد الاقتصادية، فكلما كانت الدولة غنية بمواردها الاقتصادية، كانت أكثر من غيرها قدرة على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح، ولذلك فإن مستوى التنمية الاقتصادية، والذي يعبر عنه عادة بالتغيرات في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني، فإنه يلعب دورا مؤثرا في تحديد مستويات الإنفاق العسكري، فمع تزايد وتائر النمو فإن هذا الإنفاق قد يميل إلى الارتفاع، وكذلك في الصرف الأجنبي، فإن توافر الصرف الأجنبي يمكن أن يساعد الدولة على تلبية احتياجاتها من المعدات العسكرية المختلفة والمتطورة، مما يدفع النفقات العسكرية أيضا إلى الارتفاع، والعكس صحيح، وأخيرا في التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية لأي بلد، ففي الدول التي تتوافر فيها صناعات عسكرية، تجد المؤسسة العسكرية التابعة لذلك البلد نفسها تحت ضغط ضمان مستمر وكاف على إنتاج هذه الصناعات، الأمر الذي يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة جدا له.

ولم تجلب نهاية الحرب الباردة السلام النهائي للعالم ككل، وقد كانت النتيجة النهائية لاحتدام التناقضات بين جميع الدول، وانتشار النزاعات المختلفة وكذلك تفاقم الصراعات، وأيضا تسارع عجلة سبق التسلح، أن تعاظمت النفقات العسكرية لأغلب بلدان العالم، فحسب معطيات معهد ((ستوكهولم)) لأبحاث السلام الدولي، فقد شهدت الفترة من عام ((١٩٨٩)) وحتى عام ((٢٠٠٦)) ارتفاعا كبيرا جدا وغير مسبوق له في النفقات العسكرية على جميع مستوى العالم، وكان السباق الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية بالطبع، والتي شكل الإنفاق العسكري فيها قرابة نصف مجموع الإنفاق العسكري على مستوى العالم ككل، وقدر ذلك الإنفاق العسكري بنحو ((١٤٦٤)) مليار دولار في سنة ((٢٠٠٨)) وحدها، وبزيادة مقدارها ((٤٪)) بالأسعار الحقيقية، مقارنة بإنفاق عام ((٢٠٠٧))، وزيادة بنسبة ((٤٥٪)) على فترات السنوات العشرة من العام ((١٩٩٩)) وحتى العام ((٢٠٠٨))، وقد شكل كل ذلك قرابة ((٢,٤٪)) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو ((٢١٧)) دولار لكل فرد، وبقيت الولايات المتحد الأمريكية الدولة الأكثر إنفاقا في سنة ((٢٠٠٨))، حيث استأثرت ب ((٤١,٥٪)) من الإنفاق العسكري الإجمالي في العالم، تلتها الصين بنسبة ((٥,٨٪))، ثم فرنسا وبريطانيا وروسيا بنسبة ((٤ – ٤,٥٪)) لكل منها، ول تقتصر معدلات الارتفاع الكبيرة هذه في الإنفاق العسكري على البلدان الكبيرة والمتقدمة فقط، بل إن بلدانا كثيرة نامية في آسيا وإفريقيا وأمركا اللاتينية تنفق أيضا قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية على اقتناء هذه الأسلحة، وذلك بدواعي حماية الأمن الوطني لها ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة عليها، وبسبب النزاعات الداخلية والإقليمية وغيرها، وتشير الوقائع والمعطيات المتوافرة إلى إن هذه البلدان أهدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة جدا على التسلح، حيث كان من الممكن أن توجهها لمواجهة التخلف والفقر، وأيضا لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

وثمة علاقة عكسية الآن بين وتائر ارتفاع الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، حيث توجد دراسة لأحد الخبراء الأوربيين نشرت في صحيفة ((هانديلسبلات)) الألمانية بتاريخ ((١٣ حزيران ٢٠٠٢))، تشير إلى إن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة ((١٪)) فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، يمكنها أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة ((٠,٧٪))، كما إن التنافس في تطوير أسلحة جديدة يساهم وبشكل مذهل في استنزاف موارد المجتمع كلها، فعلى سبيل المثال، فإن التكلفة المرتبطة بإنتاج غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من ((٣٦)) بلدا ناميا، فيها ((١٨٠)) طفلاً في سن الدراسة، وفضلا عن ذلك كله، فإن الإنفاق العسكري العالمي يفوق ستة أضعاف خدمة الديون الخارجية لجميع للبلدان النامية، ومن شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل جميع المشكلات العالمية، كالفقر والجوع والتخلف وغيرها، كما إن هذا الإنفاق المتصاعد، والذي يكون أحيانا وفي جزء أساسي منه، ومن دون أي مبررات حقيقية، قد يؤدي إلى اقتطاع قسم كبير جدا من الموارد المتاحة، وخصوصا في البلدان النامية، والتي يمكنها أن تخصص للإنفاق على القطاعات الاقتصادية المنتجة وعلى تطوير البنى التحتية، المادية منها والاجتماعية، مما يؤدي إلى دفع عملية ((تنويع الاقتصاد)) نحو الأمام، أي توسيع قاعدته وتنويع بنيته الإنتاجية، والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي الجانب،، والقائم أساسا على قطاع النفط والغاز وكذلك إنتاج المواد الأولية لهما في بعض البلدان، أو إنتاج الصناعات الخفيفة في بلدان أخرى، وإلى حد ما على الخدمات المختلفة في حالات معينة، كما إنه يحرم أبناء المجتمع من جزء من الثروة الوطنية، والتي يمكن أن تنفق في مجالات تطوير النظام التعليمي وتحسين الرعاية الصحية للمواطنين، كما إن تطوير الإنتاج العسكري في البلدان التي تصنع الأسلحة، يتم توجيه قسم كبير من أفضل القدرات والكفاءات العلمية والإنتاجية للعمل في القطاع الصناعي العسكري فيها، حارما قطاعات الإنتاج المدني منها، فتعمل أفضل العقول البشرية في ابتكار واختراع وتطوير أسلحة التدمير والإبادة، ويترافق تطور الإنتاج الصناعي العسكري مع هدر موارد ومواد أولية طائلة والتي تتحول بعد ذلك إلى أسلحة، لايستفيد منها المجتمع، بل تساهم في تدميره عند نشوب الحروب والنزاعات المسلحة، والأخطر من كل ذلك هو تدمير رأس المال البشري نتيجة هذه الحروب والنزاعات، والقضاء على هذا الرأسمال الكامن في أجيال كبيرة جدا من البشر، مما يشكل عائقا هائلا أمام تقدم البشرية جمعاء.

إذن، فإن عمليات التسلح تشكل أداة استنزاف كبرى لموارد المجتمعات، لأنها تتسبب في تحويل موارد هائلة إلى أغراض غير منتجة، وإلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، والتي تبقى عبئا ثقيلا يرهق كاهل الأجيال الحالية والقادمة، وهنا تتجسد العواقب المدمرة لتزايد الإنفاق العسكري وسباق التسلح، في حين تعاني غالبية البلدان النامية بصورة خاصة الأزمات الاقتصادية والتطور غير المتوازن، والنقص الكبير في الإمكانات المادية الضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية عموما.

وعند الحديث عن أثر ذلك الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، فلابد من الإشارة أيضا إلى تأثيره على معدلات التضخم، فمن المعروف لدينا إن لهذا النوع من الإنفاق طبيعة تضخمية مختلفة، وإنه يؤدي إلى تغير شامل في المستوى العام للأسعار وإلى ارتفاع معدلات التضخم، وإعادة توزيع الدخل الوطني، وما يتبعه ذلك من سوء في التخصيص للموارد المختلفة وتشوهات في الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من هذه الصورة الواضحة لدينا لعواقب تزايد الإنفاق العسكري، فثمة من يحاول التركيز على مايعتبره كجوانب إيجابية في عملية التسلح وزيادة الإنتاج العسكري وتطور المجتمع الصناعي العسكري وخصوصا في البلدان الكبيرة والمتقدمة، ومن الحجج التي تطرح في هذا السياق بالذات، هو الإشارة إلى مراحل شهدت فيها البلدان الكبرى خلال القرن العشرين، حالات من النمو الاقتصادي في ظل مستويات عالية من الإنفاق العسكري، ومن الأمثلة على ذلك، هو النمو الذي شهده الاقتصاد الأمريكي في فترة الحرب الباردة، والنمو الذي شهدته كل من اليابان وألمانيا خلال ثلاثينيات القرن الماضي، عندما بلغت عسكرة الاقتصاد والمجتمع في هذين البلدين الذروة، وكذلك وتائر النمو العالية التي شهدها الإتحاد السوفيتي السابق في الفترة مابين عام ((١٩٣٠)) وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وفي فترة الحرب الباردة، وصولا إلى عام ((١٩٧٠)).

ويؤدي تطور الصناعات العسكرية في أي بلد إلى خفض البطالة في المجتمع، نتيجة لاستيعابه لعشرات الآلاف من العاملين في قطاعاته المختلفة، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب الكلي في ذلك المجتمع، الأمر الذي يساهم في تطوير القطاعات المدنية من الاقتصاد، ويمكننا القول هنا بأن برامج الإنفاق الوطنية على الحاجات الاجتماعية يمكنها أيضا أن تساهم في انخفاض مستوى البطالة، وأن تحفز ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي وكذلك تحسين مستوى المعيشة، كما تساهم النفقات العسكرية في تطوير التكنولوجيا، والتي يمكن أن تؤدي بدورها في حال استخدامها في القطاعات المدنية، إلى تطور الاقتصاد ونموه، ولذلك يشير المحللون في هذا السياق إلى الإنترنيت وتكنولوجيا المعلوماتية والمحرك الصاروخي والليزر وغيرها، وكل هذه الاختراعات والتطورات ظهرت بالبداية في القطاع العسكري، ومن ثم انتقلت إلى القطاعات المدنية الأخرى في المراحل اللاحقة، ولكن ينسى هؤلاء المحللون إن سنوات طويلة تفصل بين بدء استخدام نتائج التطور العلمي والتكنولوجي في القطاع العسكري، والسماح بإدخالها جزئيا إلى القطاعات المدنية، مما يضيع على البشرية سنوات ثمينة من فرص التطور، كما إن الكثير من الاختراعات تبقى سرية، ولا يسمح بالاستفادة منها مدنيا على الإطلاق، وبالتالي لايستفيد المجتمع منها نهائيا، ويلاحظ المؤرخ ((توماس إي وودز)) في هذا الخصوص إنه في الفترة مابين خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كما مابين ثلث إلى ثلثي مجمل المواهب البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، تتركز حصرا على القطاع العسكري، ومن المستحيل معرفة ماهية الابتكارات التي لم يقدر لها أن تظهر أو أن تستخدم في القطاعات المدنية، نتيجة هذا التحويل للموارد والقوى المعرفية لتصب في خدمة الإنتاج العسكري وحده، ويؤكد أنصار الإنفاق العسكري بأنه يمكن أن يساهم في تطوير البنى التحتية للمجتمع، من وسائل اتصالات ومواصلات وماشابه ذلك، لذلك يوجد شيء يمنع من إقامة هذه البنى التحتية بجهود القطاع المدني والإنفاق على الحاجات الاجتماعية. أما بخصوص رأس المال البشري، فيؤكد دعاة تطوير القطاع العسكري بأنه يساهم في تطويره والحفاظ عليه، وفي خلق أجيال ممن يحملون المعرفة الضمنية والتي تتحول إلى رأس مال فكري، ويمكن أن يساهم في تعزيز الثروة المعرفية الوطنية، وفي خلق مميزات تنافسية جديدة تقوم على تحويل المعرفة إلى عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج، لذلك فإننا نرى في مقابل كل هذا بأن البرامج المدنية قادرة أكثر على تطوير الموارد البشرية للمجتمع، وإعداد الكوادر التي يحتاج إليها هذا المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة له، وإن هؤلاء الأنصار يقولون إن ذلك كله يؤمن قيام جيش وطني قوي يدافع عن أمن البلاد ويحمي جميع مصالحها، ويواجه التهديدات الخارجية والداخلية له، وضمان أمن البلاد يحفز بحد ذاته النمو الاقتصادي ويحمي المجتمع، ولاضرر في هذا الكلام إطلاقا، فالمهم أن يكون ذلك الإنفاق للبلد المعني في الحجم والحدود التي تؤمن الأهداف المذكورة، بحيث لاتدخل البلد في سباق تسلح لافائدة منه، يمكن أن يدمر أسس وحدتها الوطنية ومقومات استمرارها، وانهيار دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي أكبر دليل على ذلك، حيث أدى انخراط هذه الدولة، والتي كانت بمنزلة إمبراطورية مترامية الأطراف، في سباق تسلح مكلف جدا، استنزف كل قدراتها ومواردها الاقتصادية والمادية والبشرية، مما أدى إلى تفككها بهذه السرعة الفائقة جدا وسقوطها المريع كبناء كارتوني هش. إن الحجج الآنفة الذكر بشأن التأثير الإيجابي للإنفاق العسكري، تجد لها أنصارا بين أصحاب القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تكون بمجملها مايشبه نظرية جديدة، وثمة من يطلق عليها اسم ((الكينزية العسكرية))، ونحن نعلم بأن جوهر ((النظرية الاقتصادية الكينزية)) يتلخص في ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، باستخدام الأدوات والضوابط والقوانين الضرورية لضبط آلية عمل السوق والحد من عفويته، ومن الفوضى التي يمكن أن تعم فيه نتيجة العمل العشوائي وتخطي القوانين في ظل الليبرالية المفرطة، ويستعير دعاة ((الكينزية العسكرية)) من هذه النظرية مسألة تدخل الدولة، ولكن هذه المرة في مسألة استخدام الإنفاق العسكري لها، كوسيلة من وسائل حفز النمو الاقتصادي على حد رأيهم، ويعتبر هؤلاء الدعاة بأن هذا الإنفاق يمكنه أن يلعب دور المخفف للصدمات، والأداة التي تمتص تداعيات الأزمات، ولذلك فإنه يشكل ((الملاذ الآمن)) للمستثمرين خلال الأزمات المالية والاقتصادية، ويقدمون مثالا على ذلك، وهو ماحصل خلال الأزمة المالية العالمية الراهنة، والتي أحدثت انكماشا اقتصاديا على المستوى العالمي ككل، والتي قادت إلى خسائر كبيرة جدا في العديد من القطاعات الصناعية المختلفة كصناعة السيارات وغيرها، متحولة إلى أزمة اقتصادية عالمية، بعد انتقالها من الاقتصاد الوهمي إلى الاقتصاد الحقيقي، فقد بقي قطاع صناعة الأسلحة في منأى من تداعيات هذه الأزمة، وظل محافظا على إنتاجيته وعلى جميع القوى العاملة فيه وعلى قدراته الشرائية أيضا، الأمر الذي خفف وإلى حد كبير من تداعيات هذه الأزمة، وهكذا يعلن أنصار هذه النظرية بأن النفقات العسكرية تشكل عاملا مهما من عوامل الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي بالذات، ويؤكدون أن النفقات العسكرية العالية كانت خلال عقود طويلة من الزمن تشكل عامل استقرار في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من إن وظيفتها المخفية للصدمات لم تكن تبرز بوضوح إلا في حالات الأزمات الحادة، عندما يجري بواسطتها كبح الانهيار الكارثي في الاقتصاد، ولقد عدت الموازنة العسكرية جزءا مركزيا من النظام الاقتصادي الأمريكي، ومامن إنسان عاقل ينفي ضرورة تخصيص جزء من الثروة الوطنية وفي أي بلد من بلدان العالم لأغراض حماية البلاد وصيانة أمنها الوطني واستقرارها، ودفع الأخطار والاعتداءات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها، لا بل إن هذه المسألة بالذات تعتبر قضية وطنية مصيرية كبرى ولايجوز المساس بها، أو التقليل من أهميتها، ولكن المسألة المهمة تكمن في الحدود التي تتوقف عندها عملية الإنفاق العسكري هذه، بحيث لاتصبح عبئا يثقل كاهل الاقتصاد الأمريكي، والذي لايزال يعتبر الأكبر والأقوى في العالم، ولذلك فإن المبالغ الكبيرة التي تنفق على الأغراض العسكرية بالذات، وخصوصا مع خوض الحروب وعلى أكثر من جبهة، والتي تشكل اليوم وحسب رأي الكثير من المحللين والمتابعين لحالة الاقتصاد الأمريكي، تعتبر سببا أساسيا من أسباب الأزمة الكبرى التي نشهدها على أرض الواقع اليوم، والذي يجر معه الاقتصاد العالمي إليها.